

نص الانطلاق

الديمقراطية كشكل من أشكال الحكم هي اشتراك الشعب في حكم نفسه، وعادةً ما يكون ذلك عبر حكم الأغلبية عن طريق نظام للتصويت والتمثيل النبابي. ولكن بالحديث عن المجتمع الحر، فإن الديمقراطية تعني حكم الشعب لنفسه بصورة منفردة، من خلال حق الملكية الخاصة والحقوق والواجبات المدنية (الحريات والمسؤوليات الفردية)، وهو ما يعني توسيع مفهوم توزيع السلطات من القمة إلى الأفراد المواطنين. والسيادة بالفعل في المجتمع الحر هي للشعب ومنه تنتقل إلى الحكومة وليس العكس.

لأن مصطلح الديمقراطية يستخدم لوصف أشكال الحكم والمجتمع الحر بالتناوب، فغالباً ما يُساء فهمه، لأن المرء يتوقع عادةً أن تعطيه زخارف حكم الأغلبية كل مزايا المجتمع الحر. إذ في الوقت الذي يمكن فيه أن يكون للمجتمع الديمقراطي حكومة ديمقراطية، فإن وجود حكومة ديمقراطية لا يعني بالضرورة وجود مجتمع ديمقراطي. لقد اكتسب مصطلح الديمقراطية إيحاءً إيجابياً جداً خلال النصف الثاني من القرن العشرين إلى حد دفع بالحكام الدكتاتوريين الشموليين للتشدق بدعم "الديمقراطية" وإجراء انتخابات معروفة النتائج سلفاً. وكل حكومات العالم تقريباً تدعي الديمقراطية. كما إن معظم الأيديولوجيات السياسية المعاصرة اشتلت ولو على دعم باسم لنوع من أنواع الديمقراطية بغض النظر عما تنادي به تلك الأيديولوجيات. وهذا فإن هناك اختلافات مهمة بين عدة أنواع مهمة من الديمقراطية.

ـ تمنح بعض الأنظمة الانتخابية المقاعد البرلمانية وفق الأغلبية الإقليمية. فالحزب السياسي أو الفرد المرشح الذي يحصل على معظم الأصوات يفوز بالمقعد المخصص لذلك الإقليم. وهناك أنظمة انتخابية ديمقراطية أخرى، كالأشكال المتنوعة من التمثيل النسبي، التي تمنع المقاعد البرلمانية بناءً نسبة الأصوات المنفردة التي يحصل عليها الحزب على المستوى الوطني. إحدى أبرز نقاط الخلاف بين هذين النظيرتين يكمن في الاختيار بين أن يكون لديك ممثل قادر على أن يمثل إقليماً أو منطقة معينة من البلاد بشكل فاعل، وبين أن تكون كل أصوات المواطنين لها قيمتها في اختيار هذا الممثل، بغض النظر عن مكان إقامتهم في البلد. بعض الدول كألمانيا ونيوزيلندا تعالج هذا النزاع بين شكل التمثيل هذين بتخصيص نوعين من المقاعد البرلمانية الفيدرالية. النوع الأول من المقاعد يتم تخصيصه حسب الشعبية الإقليمية والباقي يتم تخصيصه للأحزاب بمنحها نسبة من المقاعد تساوي - أو ما يساوي تقريباً - الأصوات التي حصلت عليها على المستوى الوطني. ويدعى هذا بالنظام المختلط لتمثيل الأعضاء النسبي.

[الموقع الإلكتروني ويكيبيديا بتاريخ 2014/12/31]

المجال الرئيس الأول: درس النصوص (10 ن)

1. انطلق من العنوان لتحديد فرضية لقراءة النص ونوع خطابه.....(1ن).
اقرأ النص قراءة متأنية ثم أجب عن الأسئلة الآتية:
2. أشار الكاتب إلى نوعين من أنواع الانظمة الديمقراطية، حددهما وبين أوجه الاشتراك و التباين بينهما.....(1ن).
3. اشرح قول الكاتب "فإن وجود حكومة ديمقراطية لا يعني بالضرورة وجود مجتمع ديمقراطي".....(1ن).
4. حدد الحقل الدلالي المهيمن مستشهدًا بما هو مناسب ومفسراً سبب هيمنته.....(2ن).
5. اجرد حجتين من الحجج التي اعتمدتها الكاتب مع تحديد وظيفتهما.....(1ن).
6. استخرج من النص اسلوبين تفسيريين، وحدد نوعهما ووظيفتهما.....(1ن).
7. ركب ما توصلت إليه في إجاباتك السابقة، مبدياً رأيك في الموضوع.....(3ن).

المجال الرئيس الثاني: علوم اللغة (4 ن)

1. حدد المعنى الذي خرج إليه الأمر فيما يلي.....(2ن).

المعنى البلاغي	صيغة الأمر	الجملة
		أولئك آبائي فجئني بمثلهم × إذا جمعتنا يا جريراً الماجماع
		خدوا كحلاً ومجمرة وعطراء × فلستم يا فرزدق بالرجال

2. ايت بجملتين مفيدتين، الأولى النهي فيها يفيد التوبيخ والثانية النهي فيها يفيد الاستعطاف.....(2ن).

المجال الرئيس الثالث: التعبير والإنشاء(6ن)

توسيع في قول الكاتب: (المواطنون في ظل الديمقراطية لا يتمتعون بالحقوق فحسب، بل إن عليهم مسؤولية المشاركة في النظام السياسي، الذي يحمي بدوره حقوقهم وحرياتهم). مستفيداً مما درسته في مهارة توسيع فكرة.

بالتوفيق